

## اقتراح قانون "إشهار الذمة المالية"

### المادة الأولى:

يهدف هذا القانون إلى إنشاء موجب إشهار الذمة المالية تلقائياً وفق الوسائل المحددة في هذا القانون، لكل من يشغل منصباً تشريعياً أو قضائياً أو تنفيذياً أو إدارياً أو عسكرياً من الفئة الثالثة وما فوق بـالأصلية أو الوكالة أو التكليف، -لأي سلٍك كان وبما في ذلك الجمارك، وذلك من فئة مقدم وما فوق، سواء أكان معيناً أو منتخبًا، بشكل دائم أو مؤقتٍ، مدفوع الأجر أم غير مدفوع.

### المادة الثانية:

يشمل الإشهار جميع الأموال المنقولة وغير المنقولة التي يملُكها من يقع عليه الموجب، سواء كانت في لبنان أو في خارجه، كذلك زوجه وأولاده القاصرون، وذلك خلال مهلة شهر كحد أقصى من تاريخ دخول هذا المال لذمته المالية مباشرةً أو غير مباشرةً.

### المادة الثالثة:

تلزم جميع الوزارات والإدارات والمؤسسات العامة التي يشملها هذا القانون بإنشاء موقع الكتروني، يجري الإشهار لمن يقع عليه الموجب عبرها، وفي التقارير السنوية وفق النموذج الصادر بمرسوم يُتخذ في مجلس الوزراء بناءً على اقتراح وزير العدل.

### المادة الرابعة:

يعتبر مستقيلاً حُكماً كُلَّ من يقع عليه موجب الإشهار، إذا لم يُشهر ذمتَه المالية خلال مهلة شهر من توليه مركزه أو مرور ثلاثة أشهر من تاريخ وجوب تقديم الإشهار، وفق أحكام المادة الثانية من هذا القانون. يُعاقب بالعقوبة المنصوص عليها في المادة 462 من قانون العقوبات كل من قدم إشهاراً كاذباً أو أخفى مالاً يملكه.

### المادة الخامسة:

في الحالات التي يسبب فيها الإشهار ضرراً كبيراً لمن يتوجب عليه، يمكن بناءً على طلبه، وبعد موافقة الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، تحويله إلى موجب تصريح للذمة المالية وفقاً لاحكام قانون الاثراء غير المشروع، على أن يجري تحديد دقيق لنوع الملكية التي يتسبب الإعلان عنها بالحاجز الضرر بمن عليه موجب الإشهار، وأن لا يكون شاملاً لجميع ملكياته المنقولة وغير المنقولة.

٢٠١٤

حسن مصلحت

**المادة السادسة:**

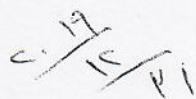
لكل مواطن الحق في تقديم إخبار حول ملكية من هو مُكلف بموجب الإشهاد للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد.  
يتمتع مُقدم الإخبار بالمزايا والحماية التي ينص عليها قانون حماية الشهود كاشفي الفساد.

**المادة السابعة:**

ينشأ لدى الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد خطًّا ساخن يتمتع بالسرية، يُخول المُتصل بالإدعاء بمعلوماته حول ملكية المتوجب عليه الإشهاد، ويتمتع الإتصال بالسرية التامة.

**المادة الثامنة**

يُعمل بأحكام هذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية.



## الأسباب الموجبة

لما كانت هناك حاجة قانونية لتعزيز مبدأ الشفافية في ثروات العاملين في القطاع العام في لبنان،

ولما كانت الاجراءات المعمول بها وفق القوانين اللبنانية لا تتعذر تصريح الذمة المالية، ولما كان ذلك التحقيق من هذا الأمر يشكل عبئاً كبيراً على الأجهزة الرقابية المختصة لجهة الموارد البشرية اللازمة والتدريب والأدوات،

ولما كانت اجراءات مكافحة الفساد تتطلب تطوير القوانين اللبنانية،

ولما كان نظام إشهار الذمة المالية يُعتبر من الأنظمة الحديثة، وتجعل من موجب كشف الذمة المالية موجباً تلقائياً، وتجعل من الشعب وسيلة للتحقق ضمن ضوابط وممارساتٍ عالمية مطبقة في عدد من الدول،

فإننا، نتقدم باقتراح قانون إشهار الذمة المالية أملين إقراره.